الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية قراءة في قانون البلدية رقم 11 - 10

Participatory Democracy Lever of the local Development

(Reading in the municipality law number 11 - 10)

تاريخ ارسال المقال: 2017/09/28

تاريخ قبول المقال : 2018/09/23 تاريخ نشر المقال: 2018/09/30

د/ نوال لصلح

تخصص مؤسسات إدارية ودستورية (قانون عام)

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

nawellasedj@hotmail.fr

ملخص :

تعتبر الجماعات المحلية الصورة الواضحة والكاملة لتطبيق نظام اللامركزية الإدارية الذي لم يعد مجرد نظام توزيع الوظائف بين السلطة المركزية والمحلية، بل أصبح وسيلة لتحقيق التنمية المحلية الشاملة.

ومادام الإصلاح يبدأ من القاعدة، فقد أعاد المشرع الجزائري بناء الدور الجديد للبلدية باعتبارها قاعدة الإدارة المحلية والعمود الأساسي للتنمية المحلية الفاعلة و السلطة الأقرب للمواطن انطلاقا من أن كل سياسة في حد ذاتها محلية، فالقضايا التي تهم الحياة اليومية للمواطن ينبغي أن تدار مجليا عن طريق سياسة حكامه محلية متفاعلة وفعالة وبمشاركة جماعية وهو الأساس الجديد لمفهوم الديمقراطية التشاركية التي تتبع من العمل الجماعي، لكن النصوص القانونية للبلدية مازالت بعيدة كل البعد عن إصلاح الخلل الناتج

عن انفرادية السلطة على المستوى المحلي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، البلدية، الديمقراطية التشاركية،

المواطن، تقريب الإدارة.

Abstract

This article treats the role of the inclusive democracy in the local development because the system of the administrative decentralization is not only a system of a function distribution between the central and the local authority, but it is becoming a means of a comprehensive local development realization.

Considering that reform begins from the basis, the Algerian legislator has reconstructed the new role of the municipality which is considered as the basis of the local administration and the essential pillar of the actor and local development and the authority which is the nearest for the citizen as far as all politics is local in itself, affairs which is are relative to the daily life of the citizen must be locally governed by an effective, reactive, local and governance policy and thanks to a collective participation which is the new concept of the Participatory democracy which is resulting from the collective work in order to find a balance to the disequilibrium derived from the individualism of the authority in the local level, in spite of this the Participatory democracy is far from its desired aim.

The Key words: local development, municipality, Participatory democracy, the citizen, administration rapprochement.

مقدمة:

تغير مفهوم التنمية المحلية نتيجة لتغير وظائف الدولة و تشعبها وتحت تأثير المستجدات المحلية والعالمية، وظهر فواعل جديدة تسعى إلى إيجاد آليات جديدة لدفع عجلة التنمية على المستوى المحلي للوصول إلى ما يسمى بالديمقراطية المحلية.

وأمام عجز الديمقراطية التمثيلية في تعزيز دور المواطن في التنمية المحلية، والذي يجب أن لا يكون منحصرًا في حق الترشح أو التصويت، أو الولوج إلى المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، كان لا بد من إيجاد البدائل لإعطاء مكانة كبيرة للبعد المحلي عن طريق تشريك كل الفواعل في المجتمع في العمل المحلي التنموي بانتهاج ما يسمى بالديمقراطية التشاركية.

هذا النوع من الديمقراطية نجاحه مرتبط بالقدرة على إدماج جميع الفئات وخاصة المهمشة منها ضمن مواقع صنع القرار في دائرة الاهتمامات، وهي مقاربة شاملة للإدماج ترمي إلى تجاوز سلبيات المقاربة المحدودة والظرفية.

فالتأسيس لإدارة محلية تقوم على مبادئ المشاركة المتساوية و التدبير الحر يمثل مجالا حقيقيا للتنمية، ومادامت التنمية المحلية تعتمد على البناء القاعدي للمجتمع من الأسفل إلى الأعلى، فإن البلدية تعتبر المدرسة الأولى للديمقراطية وهي أساس وبداية نقطة المشاركة بالنسبة للمواطن المحلي لتنمية وعيه السياسي وإحساسه بمسؤولية البناء، فإلى أي مدى تساهم الديمقراطية التشاركية بصفة فعلية في هندسة جديدة للتنمية المحلية في ظل قانون البلدية الجديد رقم 10/11 ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية انتهجنا الخطة التالية :

المبحث الأول : الإطار العام للديمقراطية التشاركية

المطلب الأول : تعريف الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني : السياق العام لظهور الديمقراطية التشاركية

المطلب الثالث: تجليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المبحث الثاني : فواعل و آليات تطبيق الديمقراطية التشاركية في العمل

التنموي البلدي

المطلب الأول : فواعل الديمقراطية التشاركية

المطلب الثاني : الآليات اللازمة لتطبيق الديمقراطية التشاركية

المبحث الأول: الإطار العام للديمقراطية التشاركية

لقد أصبح اللجوء إلى الديمقراطية التشاركية مطلباً أساسياً في العديد من الدول ومنها الجزائر، لأجل تكريس دولة القانون والحكم الراشد¹، وتصحيح أخطاء التسيير الماضية التي لم تأخذ بعين الاعتبار هموم وانشغالات المواطن محور اهتمامها، ونظرا للتحديات والآفاق التي تعرفها المجتمعات بات تبني هذا النوع من الديمقراطية أكثر من ضرورة لاسيما بعد تغيير وظائف الدولة تحت تأثير المستجدات المحلية والعالمية وتطورها ومن ثمة أصبح تطبيقها خيارا إستراتيجيا لا محيد عنه.

ولمعرفة المزيد عن الديمقراطية التشاركية قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة

مطالب، المطلب الأول : تناولنا فيه تعريف الديمقراطية التشاركية، المطلب

¹ - عرّف المشاركون في المؤتمر الاقتصادي الوطني الذي عقد أيام 09 إلى 14 ديسمبر 1996 بدولة البينين الحكم الراشد بأنه " التسيير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت المالية أو البشرية أو المادية، إذن هي حركة تشاركية تسمح بالتسيير الدقيق للأموال العامة، وخلق الثروة ، ولا يمكن تطبيقها في الدولة فقط، وإنما على المجتمع ككل، ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، وهي لا ترتبط فقط بمشاكل الفساد والانحراف، وإنما تمتد إلى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية وخاصة السلوكيات والتربية والتكوين، الهياكل والتنظيم"

- يوسف أزروال، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، (دراسة في واقع التجربة الجزائرية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2008-2009، ص 37.

الثاني: السياق العام للديمقراطية التشاركية، المطالب الثالث: تجليات

الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

المطلب الأول : تعريف الديمقراطية التشاركية

قبل اللجوء إلى تعريف الديمقراطية التشاركية، ينبغي التنويه إلى أن فكرة الديمقراطية انطلقت من نظريات العقد الاجتماعي التي تجعل الحكم تعاقديا بين الشعب والحكام، هذا العقد يركز على آليات لتصحيح العلاقة بين الحاكم والمحكوم¹، ونتيجة للمد الديمقراطي الذي يشهده العالم، تطور مصطلح الديمقراطية.

وبما أنه لا يوجد تعريف شامل تام ودقيق للديمقراطية التشاركية، كان

لابد من فصل المصطلحين كل واحد على حدى : الديمقراطية والتشاركية.

الفرع الأول :التعريف اللغوي

يحمل مصطلح الديمقراطية الاشتقاق اللغوي الذي يرد على الشعب أي

(Démos)، و(Kratia يعني الحكم، أي بمعنى حكم الشعب²، أما

التشاركية مستمدة من لفظ شرك، الشركة، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا،

¹ - نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص13.

² د/ السيد المراكبي، الدساتير المصرية وآثارها في دعم الديمقراطية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص09.

- Michel de Guillenchmidt ,Droit constitutionnel et institutions politiques ,Ed ,Economica ,paris ,2005 ,page 50 .

والشريك: المشارك، والشرك: كالشريك والجمع أشراك وشركاء، وشرك: هو النصيب أو الحصة¹.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

عرّف المعجم الوسيط في اللغة العربية لفظ الديمقراطية على أنها: سياسياً إحدى صور الحكم التي تكون للشعب واجتماعياً كأسلوب الحياة تقوم على مبدأ المساواة وحرية الرأي والتفكير².

وهي شكل من أشكال الحكم السياسي يقوم على التداول السلمي للسلطة، وحكم الأكثرية مع حماية حق الأقلية والحقوق الفردية العامة³، فالأيديولوجية الديمقراطية تبتغي إسهام كل أو أغلبية المواطنين في إدارة الدولة، أي ممارسة السلطة⁴، ومع ذلك فالفقه يرى أن حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب يمثل غاية الديمقراطية، أكثر مما يصلح أن يكون تعريفاً للعملية الديمقراطية، ولقد كان لروبرت دال robert dahl الذي يعد اليوم من أهم دارسي الديمقراطية المعاصرة ومنضريها في الغرب الفضل في إعادة تعريف للممارسة

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الروائع الدعوية، المجلد الرابع، دار المعارف، مصر، ص2248، الموقع الإلكتروني: <http://rowea.blogspot.com/2011/04/>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/05، ساعة الإطلاع: 23:03.

- المعجم الوسيط في اللغة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دون تاريخ طبع، ص308.

² - نبيل دحماني، مرجع سابق، ص 14.

³ - د/ سمير داود سلمان، مدى تمثيل النائب للناخبين في ظل النظام النيابي، ط 01، المركز القومي للإصدارات القانونية، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، 2015.

الديمقراطية الراهنة بأنها " نظام حكم الكثرة"، مما ينتج عنه اتساع حق المواطنة وشموله كافة الجماعات¹.

مصطلح التشاركية أو participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة الفرنسية participer ، ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين الأول part : بمعنى جزء، والثاني compare ويعني القيام بـ، وبالتالي مصطلح المشاركة يعني حرفياً to take part أي القيام بدور².

وإذا أضفنا للديمقراطية مصطلح التشارك كمركب إضافي يمكن الحصول على مصطلح الديمقراطية التشاركية والتي تعني مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية صنع واتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة³.

الفرع الثالث : التعريف الفقهي

اختلف الفقه في التعاريف الاصطلاحية حول الديمقراطية التشاركية من بين هذه التعاريف :

عرّفها الفيلسوف جون ديوي john dewey على أنها " مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها"¹.

¹ - د/ علي خليفة الكواري، في مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)، ص 05 06 الموقع الإلكتروني : <http://arabsfordemocracy.org/archive/item/1539-2014-2017/04/28> ، تاريخ الإطلاع : 17:44.

² - مريم حمدي، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014 - 2015، ص 34.

³ - رشيد لصفير، التدبير التشاركي للشأن المحلي، الجماعات الحضرية والقروية نموذجاً، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول سطات، المغرب، 2009 - 2010، ص 05.

وعرّفها الباحث المغربي يحيى البواقي بأنها: عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعّالة للمواطن وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر ترسانة من الإجراءات العملية².

كما عرّفها الباحث الجزائري الدكتور صالح زياني بأن " بأنها مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دوراً ورأياً في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وبسيطة تمثل مصالحهم ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضاً على قدرات المشاركة البناءة"³.

أما الدكتور الأمين شريط فقد عرّفها على أنها " شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون

¹ - مريم حمدي، مرجع سابق، ص 37.

² - عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي، حالة الجزائر والمغرب، (دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي)، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 11، الموقع الإلكتروني : www.researchgate.net/publication/292137103، تاريخ الإطلاع : 2017/03/11، ساعة الإطلاع : 22:30.

³ - د/ صالح زياني، تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 04، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2009، ص 58.

العمومية، واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بهم"، أو هي توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين بإقحامهم وإشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب على ذلك¹.

وعليه فإن كل التعريفات الفقهية تركز على إشراك المواطن في عملية صنع القرار، بدل الاعتماد على النواب المنتخبين، لأن هذه المشاركة تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة تكون فيها فرص التواصل بين الجماهير أكبر² ولكنها في نفس الوقت شكلت قطيعة مع الديمقراطية التمثيلية التي لا يمكن الاستغناء عنها كذلك على المستوى المركزي، الأمر الذي يتطلب إيجاد صيغة تعايش مشتركة بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية، مما يقودنا إلى تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها نوع جديد من أنواع الديمقراطية تركز على المواطن كعنصر فعال وشريك أساسي في عملية التنمية المحلية باعتباره الأقرب للإدارة المحلية والأعلم بهوموم ومشاكله، مع تكريس الربط التكاملي والتفاعلي مع الديمقراطية التمثيلية.

المطلب الثاني: السياق العام لظهور الديمقراطية التشاركية

لقد تطور مفهوم الديمقراطية بمضامين جديدة تختلف عن المضامين السابقة لدى الإغريق، فأدخلت على مضمونها إضافات جديدة تتناسب وتطور

¹ - الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية، الأسس والآفاق، مجلة الوسيط، العدد 06، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الجزائر، 2008، ص 46.

² - محمد الغجاتي، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية (نماذج وتوصيات)، منتدى البدائل العربية للدراسات، A.F.A، ص 03، الموقع الإلكتروني: <http://www.constitutionnet.org>، تاريخ الإطلاع: 2017/05/04، ساعة الإطلاع: 20:44.

المجتمعات¹، وذلك من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية تحت تأثير مجموعة من الأسباب، وتبنتها دول عريقة كالبرازيل التي تعتبر نموذج ناجح في مجال تطبيق هذا النوع من الديمقراطية .

ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرض إلى أسباب ظهور هذا النوع من الديمقراطية، وتجربة البرازيل الرائدة في مجل تطبيق الديمقراطية التشاركية :

الفرع الأول: أسباب ظهور الديمقراطية التشاركية

ظهرت الديمقراطية التشاركية في العديد من المجتمعات عبر نضال طويل قاده حركات اجتماعية كلاسيكية جديدة، بعدما فقدت الأحزاب مشروعيتها التمثيلية وتراجع ثقة المواطن في السياسيين ومختلف المؤسسات² ، فالديمقراطية التمثيلية ثبتت محدوديتها وهو ما سبق للفيلسوف "جون لوك" أن لَمَحَ إلى ذلك عندما اعتبر أن لا أحد يمكنه أن يضيف الشرعية الديمقراطية على سلطة سياسية غير المواطنين أنفسهم، وأنه لا يكفي بالنسبة للمواطنين التعبير عن خياراتهم عبر التصويت لفائدة (ممثلين)، بل ينبغي أن تكون لديهم القدرة على مراقبة نشاط هؤلاء الممثلين، وهو ما ذهب إليه الفيلسوف "جون جاك روسو" عندما دافع عن الديمقراطية المباشرة في كتابه

¹ - نبيل دحماني، مرجع سابق، ص 15 .

² - الجمعي نوي، الديمقراطية التشاركية الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة مارس 2011، ص 208.

"العقد الاجتماعي" ويرى بأن الإرادة العامة للشعب لا تقبل الإنابة أو التمثيل¹.

فالديمقراطية التشاركية تعمل على ترميم العجز الذي تفرضه نتائج العملية الانتخابية في خلق مجالس تمثيلية لا تتناسب بالضرورة رأي الأغلبية المطلقة، حيث تحولت حقوق المواطن السياسية إلى حقوق انتخابية موسمية، وليست حقوق مستمرة ومباشرة تمكنه من نقد خيارات التدبير والتسيير المحلي عن قرب²، فأصبح دور الناخب ينتهي بمجرد عملية الانتخاب³، لذلك فالديمقراطية التشاركية لم تأت لإلغاء الديمقراطية التمثيلية، بل لتجاوز قصورها وعجزها عن التفاعل مع معطيات اجتماعية جديدة، وهو ما دعى إليه مؤتمر الإتحاد الأوربي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 08، 09 مارس 2004 بقوله " يجب على الديمقراطية التشاركية ان تضح دما جديدا للديمقراطية لتكمل الديمقراطية التمثيلية وتنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين"⁴، حتى أن المفهوم

¹ - الإتحاد الإشتراكي، التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، ص01، الموقع الإلكتروني: <http://www.maghress.com> تاريخ الإطلاع : 2017/03/11، ساعة الإطلاع : 21:47. - أ د/ محمد رضا بن حماد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006، ص153.

- د/ محمد السناري، القانون الدستوري (نظرية الدولة والحكومة، دون تاريخ طبع، ولا مكان طبع، ص867.

² - المختار شعالي، الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية، الموقع الإلكتروني: <http://www.hespress.com>، تاريخ الإطلاع : 2017/03/11، ساعة الإطلاع : 20:16.

³ - أ د/ قوي بوحنية، الديمقراطية التشاركية لبراديعم لتطوير الأداء البرلماني، ص02، الموقع الإلكتروني : www.univ-ouargla.dz، تاريخ الإطلاع : 2017/03/11، ساعة الإطلاع : 23:13.

⁴ - ديمقراطية تشاركية، الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، تاريخ الإطلاع : 2017/03/11، ساعة الإطلاع : 21:37.

الكلاسيكي للديمقراطية يحمل في طياته دلالة التشاركية، لكن مفهوم الديمقراطية التشاركية جاء ليقم ذلك التمايز مع الديمقراطية التمثيلية المجسدة في البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة البلدية والولائية¹.

وعليه فإن الديمقراطية التشاركية تعمل على ديمقراطية الديمقراطية عن طريق خلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل المجالس المحلية².

أما في الجزائر فيرى الفقه الجزائري أن سبب الالتجاء إلى الأخذ بهذا النوع من الديمقراطية، يتمثل في القصور الذي لازم عملية التنمية السياسية خلال العقدين الأخيرين، من خلال طبيعة النموذج الديمقراطي الذي تم الأخذ به والذي لازال يعتمد على الشأن العام في الجزائر يتحمل جزءا مهما من هذا القصور³.

كذلك العجز المادي للبلديات في الجزائر يعتبر سببا للانتقال إلى نمط جديد من تدبير الشأن المحلي تصبح فيه البلديات منتجة ومعتمدة على التمويل الذاتي دون الاتكال على إعانة ميزانية الدولة⁴، من أجل دعم مسار التنمية الذي يجعل الأفراد والمجموعات البشرية محور عملية التنمية والاستجابة للحاجيات التي لا تتماشى مع أنماط التطور والتخطيط والتسيير القائمة على

¹ - الجمعي نوي، مرجع سابق، ص 206 .

² - عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، مرجع سابق، ص 11.

³ - صالح زيان، مرجع سابق، ص 56.

⁴ - عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، مرجع سابق، ص 15.

سياسة الإقصاء والتهميش والتمييز، فهي مقارنة شاملة للإدماج ترمي إلى تجاوز سلبيات المقاربة المحدودة والظرفية¹.

الفرع الثاني : تطبيقات الديمقراطية التشاركية في العالم

البحوث والدراسات التي تناولت إشكالية الديمقراطية التشاركية، تشير أن الفضل في بروزها يرجع إلى الو.م.أ خلال فترة الستينات من القرن الماضي، حيث أن مواجهة الفقر والتهميش كانتا من بين العناصر الأساسية في الكشف عن الديمقراطية التشاركية². وانقلقت هذه الديمقراطية إلى البرازيل، حيث شكلت لامركزية الإدارة التي شجع عليها دستور 1988 تقدما مؤسسيا فتح المجال أمام تجارب عديدة للحكم التشاركي، ومن هذه التجارب مجالس السياسات العامة، يراجع ممثلو الدولة والمجتمع المدني عمل الحكومة في مجال محدد، وقدمت المجالس لاعبين جدد للساحة السياسية وأحدثت توازن بين حجم مشاركة ممثلي المواطنين ومشاركة ممثلي الحكومة³.

¹ - حسناء بن سليمان، سهير الفوراتي، إلى صناديق الاقتراع أيتها المواطنات، ص08، AFTUR، الموقع الإلكتروني: <http://festunis.org/media/2015>، تاريخ الإطلاع: 11/03/2017، ساعة الإطلاع: 26:23.

² - ديمقراطية تشاركية، الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، مرجع سابق.

³ - كلوفيس هنريك دي سوزا، الديمقراطية التشاركية في البرازيل، ضمانات وأفكار جديدة وتحديات دستورية، مبادرة الإصلاح العربي، منتدى البدائل العربية ص 04، الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-reform.net/ar>، تاريخ الإطلاع: 11/03/2017، ساعة الإطلاع: 10:20.

أما في فرنسا فقد تم إقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بديمقراطية القرب الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية إحداث مجالس الأحياء بالمدن التي يتجاوز ساكنيها 80000 نسمة، وقد أسفرت الحصيلة بفرنسا عن إيجاد الحلول للمشاريع الكبرى والتي تواجه معارضة قوية عند تنفيذها واستخلاص الملاحظات الايجابية والسلبية حول المشروع والتي تكون كفيلة بتطويره في نهاية الأمر¹.

المطلب الثالث: تجليات الديمقراطية التشاركية في القوانين الجزائرية

يظهر النص على تطبيق الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال نصوص الدساتير وقانون البلدية رقم 11-10، وهو ما سنتعرض له من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الديمقراطية التشاركية من خلال نصوص الدساتير الجزائرية

أشارت كل الدساتير الجزائرية عبر مختلف مراحلها إلى أن الشعب مصدر كل سلطة² وصاحب السيادة الفعلية يمارسها بواسطة ممثليه المنتخبين، كما اعتبرت المجالس المحلية المنتخبة سواء كانت بلدية أو ولائية

¹ - ديمقراطية تشاركية، الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> ، مرجع سابق.

¹ - المادة 27 من دستور 1963، جريدة رسمية، عدد64، صادرة بتاريخ 10 سبتمبر 1963.

- المادة 05 من دستور 1976 ، جريدة رسمية، عدد94 ، صادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976.

- المادة 06 من دستور 1989، جريدة رسمية، عدد09، صادرة بتاريخ 01 مارس 1989.

- المادة 06 من دستور 1996 ، جريدة رسمية، عدد 25، صادرة بتاريخ 14 أبريل 2002، المعدل سنة

2008، جريدة رسمية، عدد 63، صادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

- المادة 07 من التعديل الدستوري لسنة 2016، جريدة رسمية، عدد 14 ، صادرة بتاريخ 07 مارس 2016.

في التشريع الجزائري إطارا قانونيا يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات، ويمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية¹.

ولكن لم يشر المؤسس الدستوري الجزائري إلى مصطلح الديمقراطية التشاركية كما فعل نظيره المغربي في دستور 2011 الذي أكد على الالتزام بتطوير مسالك قانونية ومؤسسية كفيلة بتفعيل جيد وجددي للديمقراطية التشاركية بوصفها ركنا أساسيا للنظام السياسي والاجتماعي القائم على ثوابت جامعة من الإسلام والملكية والوحدة الترابية والاختيار الديمقراطي والمكتسبات في مجال الحقوق والحريات².

وقد ورد مصطلح الديمقراطية التشاركية في الوثيقة الدستورية، وهي إحدى الأسس الأربعة التي يستند إليها النظام الدستوري للمملكة حيث وردت في مقام ثان في الفصل الأول فقرة 02 من الدستور مقرونة بالمواطنة بعد " فصل السلط"، ومتبوعة بمبادئ "الحكامة الجيدة"، وربط المسؤولية بالمحاسبة³.

كذلك ورد هذا المصطلح (الديمقراطية التشاركية) في الدستور التونسي الصادر بتاريخ 27 جانفي 2014 بموجب الفصل 139 الذي نص على أن

¹ - المواد 15، 17 من التعديل الدستوري لسنة 2016.

² - الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الرئيسية الجديدة، للجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، الموقع الإلكتروني : <http://www.mcrpsc.gov.ma/contenu/hiwar/>، تاريخ الإطلاع : 2017/03/11، ساعة الإطلاع : 20:13.

³ - الفصل 01 فقرة 02 من ظهير شريف رقم 91-11-1، صادر في 29 يوليو 2011، المتعلق بتنفيذ نص الدستور، جريدة رسمية، عدد 5964 مكرر، صادرة بتاريخ 30 يوليو 2011، ص 04.

"تعتمد الجماعات المحلية، آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون " ¹.

الفرع الثاني: الديمقراطية التشاركية من خلال قانون البلدية رقم 11 - 10

بالرجوع إلى قانون البلدية رقم 11- 10، نصت المادة 02 على أن " البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، وخصص المشرع الجزائري بابا كاملا (الباب الثالث) تحت عنوان " مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية " تضمنته المواد من 11 إلى غاية المادة 14، مع ملاحظة أنه لم يشر صراحة إلى مصطلح الديمقراطية التشاركية، ولكن يفهم ضمنا من خلال نصوص المواد أنه يكرس هذا النوع من الديمقراطية.

حيث أعتبر المشرع الجزائري أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري، كما ألزم المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كل التدابير لإعلام المواطنين واستشارتهم في كل ما يخص التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم، وتحسين ظروف معيشتهم ².

¹ - الدستور التونسي لسنة 2014، منشور بموجب قرار من رئيس المجلس الوطني التأسيسي، المؤرخ في 31 جانفي 2014 ، المتعلق بالإذن بنشر دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 10، السنة 157، صادر بتاريخ 04 فيفري 2014، ص 35.

- المواد: 11، 12 من القانون رقم 11- 10، المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية، عدد 37، صادرة بتاريخ 03 يوليو 2011 .

ويمكن المشرع رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية، كل خبير، أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانته بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم¹.

فعملية التنمية المحلية كآلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي تتم عن طريق تكاثف وتضافر الجهود عبر عملية تعبئة وتنظيم مجهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية.

المبحث الثاني : فواعل وآليات تطبيق الديمقراطية التشاركية في العمل

التنموي البلدي

إذا كان الهدف من تطبيق الديمقراطية التشاركية تحقيق التنمية المحلية، فإن هذه التنمية لا تتحقق بمفهومها العلمي الشامل وبعدها المحلي والوطني إلا من خلال مشاركة جميع العناصر الفاعلة في المجتمع والاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وتطويرها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع.

مما يعني أن هناك علاقة حتمية بين الديمقراطية والتنمية، فمفهوم التنمية يكمل مفهوم الديمقراطية لأن المجتمعات عندما تصل إلى مرحلة من الرخاء والعيش الكريم لا تقبل أن تكون تحت وطأة الظلم.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرض بإسهاب إلى العناصر الفاعلة في الديمقراطية التشاركية (المطلب الأول)، والآليات اللازمة لتطبيق

¹ - المادة 13 من القانون رقم 10 - 11، المتعلق بالبلدية.

الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع (المطلب الثاني)، وهذا كله يتم في إطار العمل التنموي البلدي.

المطلب الأول: فواعل الديمقراطية التشاركية

إنّ عملية الإشراف أصبحت من الضروريات التي ينبغي أن تبنى عليها السياسة العمومية، لأن القانون وحده لا يكفي لتمكين المواطن من المشاركة، لذلك فعملية الإشراف تتطلب التعاون الفعّال بين جهود المواطنين والسلطات العامة من أجل الارتقاء بمستويات التجمعات المحلية (الإدارة المحلية)، فالديمقراطية التشاركية تعني أن تتحاور البلدية مع المواطنين والاتحادات والجمعيات لإيجاد حلول لمسائل معينة، ومستوى البلدية هو المستوى الذي يمكن تشارك فيه هذه الفواعل¹ والمتمثلة على وجه الخصوص في :

الفرع الأول: المواطن

لقد أثبتت التجربة أن أي عملية تنموية لن تتجح... مادام العنصر البشري المعنى بالعملية لم يشارك فيها، أو شارك فيها بشكل محدود لا يرقى للمستوى المطلوب²، فالمواطن هو أساس عملية التنمية لذلك لا بد من إشراكه فعليا في جميع السياسات العمومية على اعتبار أنه المعنى بها³، ولكن التساؤل المطروح كيف يتم إشراك المواطن الجزائري في اتخاذ القرارات

¹ - د/ بدر الشافي، الديمقراطية التشاركية، الاستفتاء المحلي التشاركي الغائب في الدستور - تجربة وآفاق،

جريدة القانونية، ص01، الموقع الإلكتروني : www.alkanounia.com ، تاريخ الإطلاع :

2017/03/21، ساعة الإطلاع: 16:23.

² - رشيد لصفير، مرجع سابق، ص 43.

³ - د/ بدر الشافي، مرجع سابق، ص 02 .

على مستوى البلدية ؟ علما أنه يستحيل إشراك كل المواطنين على المستوى الواقعي.

أولاً- المساهمة في اختيار أعضاء المجلس الشعبي البلدي

بالرجوع إلى القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات رقم 16-10، المؤرخ في 25 أوت 2016 نصت المادة 65 منه على أن " ينتخب المجلس الشعبي البلدي...لعهدة مدتها 05 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة..."¹، يتضح من خلال نص هذه المادة أن المجلس الشعبي البلدي يتكون من مجموعة من المنتخبين يتم اختيارهم وتركيتهم من قبل سكان البلدية فالمشرع الجزائري أخذ بمبدأ الانتخاب كآلية ديمقراطية لاختيار أعضاء المجلس الشعبي البلدي مما يعد خيارا استراتيجيا لإرساء معالم الديمقراطية التشاركية².

فالهيئات المحلية بصفة عامة والمجلس الشعبي البلدي بصفة خاصة هو تجسيد للديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية الشعبية، وللديمقراطية السياسية التعددية في نفس الوقت³، ولكن مساهمة المواطن تقف عند حد الاختيار فقط لا المشاركة، ومن ثمة يبقى دور المواطن شكليا وهامشيا.

ثانيا - إنشاء لجان المجلس الشعبي البلدي

¹ - جريدة رسمية، عدد 50، صادرة بتاريخ 28 أوت 2016.

² - مريم حمدي، مرجع سابق، ص70.

³ - مجلة الفكر البرلماني، الهيئات المحلية في الجزائر (...من عملية ترسيخ الديمقراطية الشعبية...إلى استراتيجية التطوير التنظيمي (...)، مجلس الأمة، العدد 26، الجزائر، نوفمبر 2010، ص 13.

يقوم المجلس الشعبي البلدي بمباشرة أعماله من خلال لجانه الذين يتم اختيارهم عن طريق مداولة، لدراسة المسائل التي تهم البلدية سواء كانت لجان دائمة أو مؤقتة، حيث لا يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يمارس مهامه كتلة واحدة فيتولى جميع الأعضاء دراسة كل الملفات والمسائل المعروضة على المجلس مما يؤدي إلى الإبطاء في أعمال المجلس، فمنهجية العمل تفرض عرض الملف أو الموضوع أولاً على لجنة تتولى مهمة دراسته دراسة مستفيضة، ثم تعد تقريرها بشأنه ليعرض على المجلس لمناقشته والمصادقة عليه، أي أن عمل اللجان هو عمل تحضيرية¹.

وتنقسم هذه اللجان إلى نوعين :

اللجان الدائمة : تحدث بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه، وتهتم بالمسائل التابعة لاختصاصها المتمثلة في :الاقتصاد والمالية والاستثمار، الصحة والنظافة وحماية البيئة، تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، الري والفلاحة والصيد البحري الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب، ويتم تحديد عدد اللجان تبعاً لعدد السكان².

اللجان الخاصة: أجاز المشرع للمجلس إمكانية تشكيل لجان مؤقتة بناء على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي، عن طريق مداولة المجلس

¹ - ابتسام عميور، نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2012- 2013 ص 23 .

² - المواد :31، 32، من القانون رقم 11- 10 المتعلق بالبلدية.

مصادق عليها بأغلبية أعضائه، ويتم تحديد مهامها ونهايتها بصفة صريحة في المداولة المحدثة لها¹.

كما مكنّ المشرع رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت شؤون البلدية بأن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير، أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا اللذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانته بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم²، ولكن من جهتنا نرى بأن السلطة تبقى تقديرية لرئيس المجلس في استدعاء هؤلاء الأعضاء من خارج أعضاء المجلس، بالإضافة إلى أن آرائهم غير ملزمة لرئيس بل هي مجرد استشارة لا غير مما يقلل من فعالية هذه الكفاءات.

ثالثا - حضور جلسات المجلس الشعبي البلدي

الأصل في جلسات المجلس الشعبي البلدي أنها جلسات علانية، وتكون مفتوحة لمواطني البلدية وكل مواطن معني بموضوع المداولة³، ويتم إعلامه عن طريق إلصاق مشروع جدول أعمال الجلسات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور⁴، دون مراعاة استعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة في عملية الإعلام.

¹ - المواد:33،34، من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

² - المادة 13 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

³ - المادة 26 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

⁴ - المادة 22 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

يحضر الجمهور جلسات المجلس في الفضاء المخصص له على مستوى قاعة المداولات في حدود الأماكن المتوفرة ويلتزمون الصمت، ولا يمكن لهم المشاركة في المناقشات أو تعكيرها أو القيام بأي إشارة من شأنها المساس بالسير الحسن لأشغال المجلس وفي حالة مخالفة ذلك يطرد من قاعة المداولات والفضاءات المحيطة بها¹.

مما يعني أن حضور المواطن في جلسات المجلس هو حضور شرفي لا غير، أي أن حضوره حسب نص المرسوم التنفيذي لا يقدم ولا يؤخر، وإن كنا نتفق مع المشرع في أن المحافظة على الجلسة تقتضي أن يلتزم الجمهور الصمت حتى لا يعكر سير الجلسة، ولكن لا نتفق معه في جعل الجمهور مجرد مستمع دون أن تكون له سلطة اتخاذ القرار حتى من خلال المناقشة وإبداء وجهة نظره لإيصال صوته للمجلس.

رابعا - الإطلاع على مداولات وقرارات المجلس الشعبي البلدي

يعتبر المرسوم رقم 88-131 المنظم للعلاقة بين الإدارة والمواطن أول مرسوم يلزم الإدارة أن تطلع المواطنين على التنظيمات والتدابير التي تسطرها، وتستعمل وتطور أي سند مباشر للنشر والإعلام، وأن تنشر بانتظام التعليمات والمناشير والمذكرات والآراء التي تهم علاقاتها مع المواطنين، إلا إذا وردت أحكام مخالفة في التنظيم الجاري به العمل ويتم النشر عادة في

¹ - المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 13-105، المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، جريدة رسمية، عدد 15، صادرة بتاريخ 17 مارس 2013.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وإذا لم يتقرر النشر صراحة في هذه الجريدة، فإنه يتم النشر في النشرة الرسمية للإدارة المعنية¹. وعلى ضوء هذا المرسوم نصت المادة 14 من قانون البلدية رقم 11-10 على أن " يمكن كل شخص الإطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته... "، كما يتم الإطلاع على هذه المداوات باستثناء المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية من خلال تعليقها تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للمصقات وإعلام الجمهور، وتنتشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال 08 أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ².

1 - طلب الإطلاع على القرارات البلدية

استكمالاً لشرح نصوص قانون البلدية المتعلقة بالإطلاع على مداوات المجلس الشعبي البلدي، صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية³، الذي نصت المادة 02 منه على أن " يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير الرامية إلى تسهيل إعلام المواطنين حول تسيير الشؤون المحلية

- المواد 08، 09 من المرسوم رقم 88-131، المؤرخ في 04 يوليو 1988، جريدة رسمية، عدد 27، صادرة بتاريخ 06 يوليو 1988.

² - المادة 30 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

³ - جريدة رسمية، عدد 41، صادرة بتاريخ 12 يوليو 2016.

وفي هذا الإطار، يجب على المجلس الشعبي البلدي استعمال وتطوير كل الدعائم الرقمية الملائمة قصد ضمان نشر وتبليغ القرارات البلدية ".
واستثنى هذا المرسوم من الإطلاع على القرارات البلدية والوثائق المتعلقة بما يأتي :

- الحالات التأديبية،

- المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام ،

- القرارات البلدية ذات الطابع الفردي ،

- سير الإجراءات القضائية¹.

وتتم إجراءات الإطلاع على القرارات البلدية عن طريق توجيه طلب من المعني إلى رئيس المجلس الشعبي دون أي تبرير أو تحديد الأسباب ، يتضمن اسم ولقب المعني وعنوانه بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، والتسمية وعنوان المقر بالنسبة للأشخاص المعنويين، كما يجب أن يحدد الطلب العناصر الأساسية التي تمكن من تحديد الوثيقة أو الوثائق المطلوبة، وفي حالة عجز صاحب الطلب على تحديد الوثائق أو المعلومات بدقة، تتم مساعدته لهذا الغرض²، ولكن لم يحدد المرسوم التنفيذي الجهة التي تساعد المعني بالطلب هل رئيس المجلس الشعبي البلدي أم الأعضاء؟ وكيف تتم المساعدة هل عن طريق تصحيح طلب المعني، أو توجيهه أثناء الإطلاع ؟

¹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

² - المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

والإطلاع على القرارات البلدية يكون مجاني، ويجب أن يتم بداخل المقرات التابعة للبلدية بحضور الموظف المعني، مع تخصيص فضاء مجهز بالوسائل لإعادة النسخ، كما أن إيداع القرارات البلدية المطلوبة في الأرشيف لا يمثل عائقاً أمام الحق في الإطلاع عليها.

وحدد المرسوم التنفيذي السالف الذكر، الآجال أو المهل المخصصة لمعالجة طلب الإطلاع على القرارات البلدية حسب الآجال التالية:

- في نفس اليوم بالنسبة للقرارات البلدية للسنة الجارية،
- في ثلاثة (03) أيام بالنسبة للقرارات البلدية المؤرخة في أقل من عشر (10) سنوات،
- في خمسة (05) أيام بالنسبة للقرارات البلدية المؤرخة لأكثر من عشر (10) سنوات¹.

وعليه حسنا فعل المشرع الجزائري في تحديد آجال معالجة طلب الإطلاع على القرارات البلدية، والذي لا يصل في جميع الأحوال إلى أسبوع، حتى يقطع باب التماطل في الرد على طلبات الإطلاع، لكنه من جهة أخرى لم يحدد الجزاء المترتب على ذلك في حالة تجاوز الأجل المحدد؟

2 - طلب الحصول على نسخة من القرارات البلدية

أجاز المرسوم التنفيذي رقم 16-190، لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية من القرارات البلدية بناءً على طلب

¹ - المواد: 06، 07، 05، من المرسوم التنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداورات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

خطي وعلى نفقته، كما يجب أن يبين الطلب السبب وعدد نسخ الوثائق، وفي حالة الضرورة يمكن أن يرخص صاحب الطلب بإنجاز نسخ بوسائله الخاصة ، على عكس طلب الإطلاع على القرارات البلدية الذي يكون مجانا ، وعدم اشتراط تبيان السبب في طلب الإطلاع - كما أسلفنا- أما مصاريف النسخ الكاملة أو الجزئية المنجزة من طرف مصالح البلدية فتحدد عن طريق مداولة¹.

وإذا كان إعادة نسخ القرارات البلدية يتسبب في إتلاف حفظ الوثائق، يجوز رفض تسليم نسخة كاملة أو جزئية من هذه القرارات كما حظر على صاحب الطلب في الإطلاع أو إعادة نسخ القرارات البلدية التشهير بها أو نشرها لأغراض دعائية أو تجارية²، وهو أمر منطقي تقتضيه المصلحة العامة.

وفي حالة رفض طلب الإطلاع على القرارات البلدية أو إعادة نسخها، يبلغ قرار الرفض للمعني أو المعنيين بموجب مكتوب معطل ويمكن أن يكون الرفض موضوع طعن طبقا للتشريع المعمول به³، حسنا فعل المشرع الجزائري ذلك حتى يقف الطاعن على الأسباب الحقيقية وراء رفض طلب الإطلاع أو إعادة النسخ، ومن ثمة يسهل عليه الولوج للقضاء الإداري لمخاصمة قرار الرفض.

¹ - المواد : 08، 12 من المرسوم التنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

² - المواد: 09، 11 من المرسوم التنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

³ - المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية.

خامسا - الحصول على معلومات في كل ما يتعلق بمحيطه البلدي (الإعلام)

نص المشرع في قانون البلدية على أن يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل الوسائل لإعلام المواطنين بشؤونهم¹، وقد تطور هذا الحق عبر محطات بارزة أهمها :

1- الإعلام البيئي في قانون البيئة :

من أجل خلق ثقافة بيئية، تقوم الإدارة بإعلام الجمهور بكل المسائل البيئية، ويجد هذا الحق أساسه في قانون البلدية - كما سبقت الإشارة إليه - كذلك في القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي جاء فيه أن حماية

البيئة في إطار التنمية المستدامة تهدف على وجه الخصوص إلى تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور، ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة، فقانون البيئة يتأسس على العديد من المبادئ العامة من بينها مبدأ الإعلام والمشاركة الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المتبعة عن اتخاذ القرارات التي تضر بالبيئة².

¹ - المادة 11 فقرة 02 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية .

² - المواد: 02 فقرة 06 ، 03 فقرة 08 ، من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، جريدة رسمية عدد 43 ، صادرة بتاريخ 20 يوليو 2003 .

وقسم المشرع الحق في الإعلام البيئي إلى عام وخاص، وتم تنظيم الحق العام في الإعلام البيئي بموجب المادة 07 من نفس القانون، أما الحق الخاص في الإعلام البيئي نصت عليه المادة 08 كذلك من نفس القانون¹.

2 - الإعلام البيئي في قانون المنشآت المصنفة :

بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 ماي 2007، المحدد لمجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، نصت المادة 11 منه على أن " يجب أن يعلم الجمهور بالقرار المتضمن فتح التحقيق العمومي عن طريق التعليق في مقر الولاية والبلديات المعنية وفي أماكن موقع المشروع وكذلك عن طريق النشر في يوميتين وطنيتين والذي يحدد ما يأتي :

- موضوع التحقيق العمومي بالتفصيل

- مدة التحقيق التي يجب أن لا تتجاوز شهرا واحد ابتداء من تاريخ

التعليق

- الأوقات والأماكن التي يمكن للجمهور أن يبدي ملاحظاته فيها على

سجل مرقم ومؤشر عليه مفتوح لهذا الغرض².

¹- تنص المادة 07 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على أن " لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة، الحق في الحصول عليها...".

كما نصت المادة 08 من نفس القانون على أن " يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات المحلية أو السلطات المكلفة بالبيئة".

² - جريدة رسمية، عدد 34، صادرة بتاريخ 22 ماي 2007.

يعتبر التحقيق العمومي أقدم إجراءات إعلام المواطنين، ويهدف إلى إخضاع العملية المتوقعة إلى امتحان عمومي من أجل تحقيق الديمقراطية الإدارية¹، ويعني دعوة الغير لإبداء آرائهم في المشروع المزمع إنجازه، وفي الآثار المتوقعة على البيئة، وهذا الإجراء عند البعض هو تحقيق للديمقراطية الإيكولوجية من خلال ضمان المساهمة الجدية للجمهور في إعداد القرارات التي لها أثر مهم على حياة المواطنين².

3 - الإعلام في القانون التوجيهي للمدينة

بالرجوع إلى القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، نص على أن من بين المبادئ العامة لسياسة المدينة هي التسيير الجوّاري، والذي بموجبه يتم بحث ووضع العائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجموعية في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطة المعيشي، وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها، كذلك الإعلام الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وآفاقها³.

4 - الإعلام في القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها

- يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر

¹ بلقايد، تلمسان، 2007، ص 164

² - كمال معيفي، آليات الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011 ص 103.

³ - المادة 02 الفقرتين 04، 08 من القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، جريدة رسمية، عدد 15 صادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

نص عليه القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات وإزالتها ومراقبتها على إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها، وألزم الإدارة بوضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية، أو بالبيئة والتدابير الرامية إلى الوقاية من هذه الآثار¹.

5 - الإعلام في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد

ألزم القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية اعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وتسييرها وكيفية اتخاذ القرارات فيها بهدف إضفاء الشفافية على سير هذه المؤسسات².

الفرع الثاني: المجتمع المدني

المجتمع المدني في الجزائر لا يقل أهمية عن دور المواطن في تحقيق الديمقراطية التشاركية وتفعيلها، فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام نابعة من الإرادة الحرة وليس من التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة،

¹ - المواد: 02 فقرة 05 ، 34 فقرة 03 من القانون رقم 01-19، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جريدة رسمية عدد 07، صادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001 .

² - المادة 21 فقرة 02 من القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، جريدة رسمية ، عدد 14 ، صادرة بتاريخ 08 مارس 2006، المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15، المؤرخ في 02 أوت 2011، جريدة رسمية ، عدد 44 ، صادرة بتاريخ 10 أوت 2011 .

ومن خلاله تتم المساهمة في تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية بشكل يقلل العبء على الحكومة¹.

والحديث عن المجتمع المدني في الجزائر هو الحديث عن الجمعيات، حتى أن الأستاذ الدكتور أمحمد برقوق يذهب إلى تعريف المجتمع المدني على أنه " مجمل الجمعيات الوظيفية وغير السياسية، النشطة والمبادرة والمستقلة والهادفة إلى تحقيق الصالح العام في مجتمع معين أو عدد من المجتمعات"²، فالجمعيات هي ضلع من أضلاع المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية وجمعيات أهلية، ومراكز بحثية، تتحدد وظائفها بالقيام بأعباء جديدة تتخطى الحدود النمطية بتداركها الفراغ والعجز الذي أوجدته المؤسسات الرسمية³، يعبر من خلالها المواطن على طموحاته وآرائه مما يشكل دعما للديمقراطية والدمقرطة⁴ حيث تغيب كل أشكال التأطير سواء من طرف مؤسسات الدولة أو الأحزاب، وتبقى الجمعيات المنتدى الوحيد الذي تتلاقح فيه الأفكار والاقتراحات الشعبية والملجأ الوحيد للفئات المعوزة والمهمشة

¹ - منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 - 2010، ص ص 30، 32 .

² - عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، مرجع سابق، ص 22.

³ - تعرف الجمعية على أنها " تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدى لمدة محددة أو غير محددة...".

- المادة 02 من القانون العضوي رقم 12-06، المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، جريدة رسمية، عدد 02، صادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 .

⁴ - الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة، (دراسة سوسيو - سياسية - الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص 67 .

ل طرح قضاياهم¹، وبما أنه من المستحيل عمليا استشارة جميع المواطنين في نفس الوقت، فإنه لا بد من الاستعانة بممثلين عن المجتمع الموسع والمنظم في جمعيات وتجمعات مختلفة، وهم ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 12 من قانون البلدية رقم 11-10 حيث فتح المجال أمام ممثلي الجمعيات المحلية المعتمدة قانونا لتقديم أي مساهمات مفيدة لأشغال المجلس بصفة استشارية².

الفرع الثالث: القطاع الخاص

يؤدي القطاع الخاص دور لا يستهان به كفاعل أساسي في تحقيق الديمقراطية التشاركية عن طريق مساهمته في التنمية المحلية نتيجة ضعف المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العامة وتطور وظيفة الدولة من حارس إلى متدخلة، مما فتح المجال لخلق أنماط جديدة متمثلة في: (الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز)³، الأمر الذي انعكس على قانون البلدية في إعطاء فرصة للقطاع الخاص في التنمية المحلية حتى وإن كانت ضئيلة جدا متمثلة في عقد الامتياز والتفويض⁴.

¹ - مصطفى أشيبان، مشاركة الجمعيات في تدبير الشأن المحلي بين المطلب والميثاق الجماعي، الموقع الإلكتروني: <http://www.tanmia.ma/>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/21، ساعة الإطلاع: 19:35.

² - محمد الطاهر غزير، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009 ص 42.

- أنظر كذلك مريم حمدي، مرجع سابق، ص 173.

³ - عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، مرجع سابق، ص 24.

⁴ - المواد: 155، 156 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

المطلب الثاني: الآليات اللازمة لتطبيق الديمقراطية التشاركية .

لا يمكن لهذا النوع من الديمقراطية أن يطبق ويفعل على أرض الواقع إلا إذا وجدت آليات أساسية ترتكز عليها كرافعة للتنمية المحلية ممثلة في ركيزتين أساسيتين هما: المواطنة والمشاركة .

الفرع الأول : المواطنة

تعتبر فكرة المواطنة أساس تطور الأنظمة الديمقراطية، يتحول الفرد من خاضع للنظام السياسي إلى صانع له¹ فهي تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط ما بين الفرد والوطن الذي يكتسب جنسيته، وما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وما يترتب عليها من التزامات تنص عليها القوانين وتتحقق بها مقاصد مشتركة يتقاسم خياراتها الجميع².

فالمواطنة تقوم على مبدأ المساواة والعدل بين المواطنين، وهو ما نصت عليه المادة 32 من التعديل الدستوري لسنة 2016 " كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتدرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط وظرف آخر، شخصي أو اجتماعي "، كما أنها تعد وظيفة يتحتم على المواطنين القيام بها وهو ما عبر

¹ - صورية العيدي، المجتمع المدني.... المواطنة والديمقراطية (جدلية المفهوم والممارسة)، مجلة كلية

الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008، ص01 .

² - سعيد عبد الحافظ، المواطنة (حقوق وواجبات)، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، مصر ، ص 01، الموقع الإلكتروني: www.maat-law.org، تاريخ الإطلاع: 2017/05/17، ساعة الإطلاع

عنه "جيمي كارتر" الرئيس الأسبق للو.م.أ حينما انتهت مدة رئاسته وعودته إلى ولايته قائلاً "إني عائد إلى أعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة مواطن"¹.

والديمقراطية التشاركية لا يمكن أن تتحقق في أي مجتمع دون أن يعي مواطنيها مفهوم المواطنة بشقيها واجبات وحقوق، واجبات تفرضها الدولة وتحميها بسياج من التشريعات العقابية التي تلزم المواطنين بأدائها مثل دفع الضرائب والالتزام بالقوانين، وواجبات يقوم بها المواطنون طواعية، وهو دور يجب أن يسعى المواطنون لأدائه طواعية، وبدون هذا الدور تفقد المواطنة واحدة من أهم ركائز دعامتها وهو ما يؤدي دون شك إلى فشل الديمقراطية².

الفرع الثاني : المشاركة

لا يكفي ضمان المساواة وتكافؤ الفرص في القوانين المسطرة والأنظمة المتبعة في الممارسة لكي يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما كذلك لا بد من المشاركة الفعلية للمواطنين والمواطنات في الحياة العامة، فالقاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة والتي تعني تهيئة السبل والآليات الملائمة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال الجماعات المحلية³، كما تعني اشتراك

¹ - المرجع نفسه ، ص 19.

² - سعيد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 23.

⁵ - بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ص 04، الموقع الإلكتروني : <http://achi.forumalgerie.net/t107-topic>، تاريخ الإطلاع : 2017/05/18، ساعة الإطلاع

الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، وتقتضي بالضرورة أن تكون لديهم إمكانية الوصول المستمر إلى عملية صنع القرار وإلى السلطة¹.
وأعتبر الفقه الجزائري أن مبدأ المشاركة يعد من أهم معايير الحوكمة المحلية لما له علاقة بمبادئ أخرى تتعلق بالممارسة الديمقراطية والحريات العامة وممارسة المواطنة في نظام الديمقراطية المحلية التشاركية، حتى أن المشرع الجزائري اعترف اعترافا رسميا وصريحا بأهمية مبدأ المشاركة في إدارة الشأن المحلي²، لذا يمكن اعتباره أساسا متينا لتنمية الخبرات المحلية وتفعيل دور المواطنين عبر انجاز المشاريع التي توفر فرصا للتشغيل وتعزز من البنى التحتية الأساسية³.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن الدولة الجزائرية ماضية في إقرار الديمقراطية التشاركية وإرسائها على مستوى تدبير الشأن المحلي من أجل تحقيق تنمية شاملة مستدامة، تركز على التخطيط والشراكة والتعاون، وهو ما تجلى بصورة واضحة في قانون البلدية رقم 11 - 10، الذي نص بصريح العبارة في فحواه على تبنيه فكرة الديمقراطية التشاركية، من خلال تبيان فواعل

- رشيد مسعودي، الرشادة البيئية، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2012 - 2013، ص 106.

¹ - ناجي عبد النور، جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر "التشريعات وواقع الممارسة"، أعمال الملتقى الدولي الثالث حول: الجماعات المحلية في ظل التشريعات الجديدة والمنظرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، أيام 01، 02 ديسمبر 2015، ص 93.

³ - سعاد عمير، الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 12 - 07 المتضمن قانون الولاية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 07 جوان 2013، ص 26.

الديمقراطية التشاركية والآليات اللازمة لتطبيق الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع ، استناداً على المرسوم التنفيذي رقم 16- 190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداورات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، الذي يشكل أساساً قانونياً لتطبيق وتفعيل الديمقراطية التشاركية، إضافة إلى نصوص قانونية متفرقة متعلقة بالبيئة ، المنشآت المصنفة، القانون التوجيهي للمدينة...الخ.

لكن بالرغم من هذه الإصلاحات المكرسة عبر ترسانة القوانين، إلا أن الأطراف الفاعلة في التدبير المحلي على المستوى البلدي مازالت غير مؤهلة للقيام بهذه الصلاحيات، فمصدر الخلل كما يقول الدكتور علي خليفة الكواري يكمن في علاقة السلطة بالمجتمع فالسلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز، نتيجة لاحتكار السلطة تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة دون مشاركة سياسية فعّالة من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات على المستوى البلدي خوفاً من التصادم في المقترحات بين الجهات والسلطة مع تطلعات السكان المحليين، لذلك ينبغي :

- تفعيل دور المواطن والجمعيات والمجتمع المدني في عملية صنع القرار على المستوى المحلي .
- إيجاد ميكانيزمات حقيقية للقيام بالمشاركة .
- تعديل قانون البلدية وصياغة مواد أكثر مرونة لعملية المشاركة .
- جعل التنمية المحلية ضمن الأولويات الوطنية .
- العمل على صياغة ميثاق مستقل يتعلق بالديمقراطية التشاركية كما هو الحال في المغرب وتونس.

قائمة المراجع

أولا - النصوص القانونية الأساسية

1- الدساتير الجزائرية

- دستور 1963 .
- دستور 1976 .
- دستور 1989 .
- دستور 1996 .
- دستور 2016 .

2 - الدستور المغربي

- ظهير شريف رقم 91-11-1، صادر في 29 يوليو 2011، المتعلق بتنفيذ نص الدستور، جريدة رسمية، عدد 5964 مكرر، صادرة بتاريخ 30 يوليو 2011.

3- الدستور التونسي

- الدستور التونسي لسنة 2014، منشور بموجب قرار من رئيس المجلس الوطني التأسيسي، المؤرخ في 31 جانفي 2014، المتعلق بالإذن بنشر دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 10، السنة 157، صادر بتاريخ 04 فيفري 2014.

ثانيا - النصوص القانونية التنظيمية

- القانون العضوي رقم 12-06، المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، جريدة رسمية، عدد 02، صادرة بتاريخ 15 جانفي 2012 .
- القانون رقم 01-19، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، جريدة رسمية، عدد 07، صادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية، عدد 43 صادرة بتاريخ 20 يوليو 2003 .
- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، جريدة رسمية، عدد 14، صادرة بتاريخ 08 مارس 2006، المعدل والمتمم.
- القانون رقم 06-06، المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، جريدة رسمية، عدد 15، صادرة بتاريخ 12 مارس 2006 .
- القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، جريدة رسمية ، عدد 37 ، صادرة بتاريخ 03 يوليو 2011 .
- المرسوم رقم 88-131، المؤرخ في 04 يوليو 1988 المنظم للعلاقة بين الإدارة والمواطن، جريدة رسمية، عدد 27، صادرة بتاريخ 06 يوليو 1988 .
- المرسوم التنفيذي رقم 13-105، المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، جريدة رسمية، عدد 15، صادرة بتاريخ 17 مارس 2013.
- المرسوم التنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 يونيو 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، جريدة رسمية ، عدد 41، صادرة بتاريخ 12 جويلية 2016 .

ثالثا - المعاجم

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب ، الروائع الدعوية، المجلد الرابع، دار المعارف ، الموقع الإلكتروني : <http://rowea.blogspot.com/2011/04>، تاريخ الإطلاع : 2017/03/05 ،ساعة الإطلاع : 23:03 .
- المعجم الوسيط في اللغة العربية، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دون تاريخ طبع .

رابعاً - الكتب

- السيد المراكبي، الدساتير المصرية وآثارها في دعم الديمقراطية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

- سمير داود سلمان، مدى تمثيل النائب للناخبين في ظل النظام النيابي، ط 01، المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة، 2015 .

- محمد رضا بن حمّاد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.

- محمد السناري، القانون الدستوري (نظرية الدولة والحكومة)، دون تاريخ طبع، ولا مكان طبع.

- Michel de Guillenchmidt ,Droit constitutionnel et institutions politiques ,Ed ,Economica ,paris ,2005

خامساً - الرسائل والمذكرات

1 - رسائل الدكتوراه

- يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2007.

- الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة، (دراسة سوسيو - سياسية - الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012 - 2013 .

2 - مذكرات الماجستير

- يوسف أزروال، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، (دراسة في واقع التجربة الجزائرية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009 .

- محمد الطاهر عزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 - 2010.
- نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.
- كمال معيفي، آليات الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
- نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
- مريم حمدي، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015.
- ابتسام عميور، نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 2012-2013.
- رشيد مسعودي، الرشادة البيئية، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2012-2013.

- رشيد لصفير، التدبير التشاركي للشأن المحلي، الجماعات الحضرية والقروية نموذجا، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المغرب، 2009-2010.

سادسا - المقالات

- علي خليفة الكواري، في مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية) ، الموقع الإلكتروني : <http://arabsfordemocracy.org/archive/item/1539-2014-> تاريخ الإطلاع: 2017/04/28، ساعة الإطلاع: 17:44.

- عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي، حالة الجزائر والمغرب، (دور المواطن، المجتمع المدني، والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي) ، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الموقع الإلكتروني: www.researchgate.net/publication/292137103 ، تاريخ الإطلاع : 2017/03/11، ساعة الإطلاع: 22:30.

- صالح زياني، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 04 ، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أبريل 2009.

- الأمين شريط، الديمقراطية التشاركية، الأسس والآفاق، مجلة الوسيط، العدد 06، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الجزائر 2008.

- محمد الغجاتي، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية (نماذج وتوصيات) ، منتدى البدائل العربية للدراسات، A.F.A الموقع الإلكتروني: <http://www.constitutionnet.org>، تاريخ الإطلاع : 2017/05/04، ساعة الإطلاع: 20:44.

- الجمعي نوي، الديمقراطية التشاركية الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2011.
- الإتحاد الاشتراكي، التسيير الجماعي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، الموقع الإلكتروني: <http://www.maghress.com>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/11، ساعة الإطلاع: 21:47.
- المختار شعالي، الديمقراطية التشاركية آلية لتوسيع المشاركة السياسية، الموقع الإلكتروني: <http://www.hespress.com>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/11، ساعة الإطلاع: 20:16.
- قوي بوحنية، الديمقراطية التشاركية لبراديجم لتطوير الأداء البرلماني، الموقع الإلكتروني: www.univ-ouargla.dz، تاريخ الإطلاع: 2017/03/11، ساعة الإطلاع: 23:13.
- ديمقراطية تشاركية، الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/11، ساعة الإطلاع: 21:37.
- كلوفيس هنريك دي سوزا، الديمقراطية التشاركية في البرازيل، ضمانات وأفكار جديدة وتحديات دستورية، مبادرة الإصلاح العربي منتدى البدائل العربية، الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-reform.net/ar>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/11، ساعة الإطلاع: 20:10.
- الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الرئيسية الجديدة، اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، الموقع الإلكتروني: <http://www.mcrpsc.gov.ma/contenu/hiwar/>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/11، ساعة الإطلاع: 20:13.

- بدر الدين الشافي، الديمقراطية التشاركية، الاستفتاء المحلي التشاركي الغائب في الدستور - تجربة وآفاق، جريدة القانونية، الموقع الإلكتروني : www.alkanounia.com، تاريخ الإطلاع : 2017/03/21، ساعة الإطلاع : 23:16.
- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الموقع الإلكتروني : <http://achi.forumalgerie.net/t107-topic>، تاريخ الإطلاع : 2017/05/18، ساعة الإطلاع : 00:27 .

- ناجي عبد النور، جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر "التشريعات وواقع الممارسة"، أعمال الملتقى الدولي الثالث حول: الجماعات المحلية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، أيام 01، 02 ديسمبر 2015.

- سعاد عمير، الشفافية والمشاركة على ضوء أحكام القانون 07/12 المتضمن قانون الولاية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 07، جوان 2013.

- صورية العيادي، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية (جدلية المفهوم والممارسة)، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 32، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2008.

- سعيد عبد الحافظ، المواطنة (حقوق وواجبات)، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، مصر، الموقع الإلكتروني: www.maat-law.org، تاريخ الإطلاع: 2017/05/17، ساعة الإطلاع: 23:39.

- مصطفى أشيبان، مشاركة الجمعيات في تدبير الشأن المحلي بين المطلب والميثاق الجماعي، الموقع الإلكتروني: <http://www.tanmia.ma/>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/21، ساعة الإطلاع: 19:35.

- مجلة الفكر البرلماني، الهيئات المحلية في الجزائر (...من عملية ترسيخ الديمقراطية الشعبية... إلى استراتيجية التطوير التنظيمي (...))، مجلس الأمة، العدد 26، الجزائر، نوفمبر 2010.

- حسناء بن سليمان، سهير الفوراتي، إلى صناديق الاقتراع أيتها المواطنات، AFTUR، الموقع الإلكتروني: <http://festunis.org/media/2015>، تاريخ الإطلاع: 2017/03/11، ساعة الإطلاع: 23:26.